تطور التكنولوجيا المالية ومساهمتها في تعزيز درجة الشمول المالي

The development of financial technology and its contribution to enhancing the degree of financial inclusion

قادري علاء الدين[1]، فيلالي طارق[2]

[1] جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، allaedinekadri@yahoo.fr

[2] جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، tf26101986@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2022/10/01 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز درجة الشمول المالي وتطوير الخدمات المالية الرقمية، وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول بالوصف والتحليل في تبيان مؤشرات الشمول المالي وعلاقتها بكفاءة الخدمات المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشمول المالي يساهم بشكل كبير في زيادة كفاءة وجودة الخدمات المالية والمصرفية الموجهة للفئات المهمشة وغير المشمولة ماليا على وجه الخصوص.

كما خلصت أن الاقتصاديات التي تمكنت من تبني نظم حديثة ومطورة لتسوية العمليات المالية والمصرفية استطاعت زيادة مستويات تطبيق الشمول المالي، الأمر الذي مكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية متنوعة، وبتكلفة معقولة.

كلمات مفتاحية: شمول مالي، خدمات مالية رقمية، تكنولوجيا مالية.

تصنيفات JEL : E20، E42، F38، G10.

Abstract:

This study aimed to focus on the role of financial technology in enhancing the degree of financial inclusion and developing digital financial services.

The results of the study showed that financial inclusion contributes significantly to increasing the efficiency and quality of financial and banking services directed to marginalized and financially excluded groups in particular.It also concluded that the economies that were able to adopt modern and developed systems for settling financial and banking operations were able to increase the levels of application of financial inclusion, which enabled them to provide various financial and banking services, at a reasonable cost.

Keywords: financial inclusion, digital financial services, financial technology.

JEL Classification Codes: E20, E42, F38, G10

1. مقدمة:

أن نجاح أي اقتصاد في الوصول إلى تطبيق متطلبات الشمول المالي، يشترط توفر مجموعة من العناصر الأساسية، إذ ينبغي توفر درجة عالية من الالتزام والتنسيق السياسي بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وأن يكونوا قادرين على خلق بيئة مواتية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي المسؤول، والقدرة المالية، والمنتجات المبتكرة وآليات التسليم، والبيانات عالية الجودة للمساعدة في وضع السياسات، ضف إلى ذلك ضرورة امتلاك أنظمة مالية قادرة على تقديم ما أصبح يعرف بالخدمات المالية الرقمية.

ساهمت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة، إذ تبرز أهمية تطوير الخدمات المالية الرقمية لما تتيحه من فرص تساعد في التغلب على تحديات الإنتشار المادي للمؤسسات المالية والمصرفية، والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات، ويعزى الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم إلى تطور الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت، وتبني الحكومات آليات لدفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الإجتماعي من خلال التحويلات المصرفية.

بناء على ما تقدم ارتأت المجموعة البحثية طرح الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي، وما هي أهم أهدافه؟
- كيف يمكن قياس درجة الشمول المالي على مستوى الاقتصاد؟
- ما مدى مساهمة كفاءة الخدمات المالية والمصرفية في تعزيز مستويات الشمول المالي؟

وترجع أهمية هذه الدراسة لمعالجتها موضوعا ذا أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص، حيث يعد الشمول المالي من بين أهم المواضيع التي كثر عنها الحديث في الآونة الأخيرة، إذ غالبا ما يرتبط هذا الأخير بعدة مجالات اقتصادية نجد منها معدلات التنمية الاقتصادية، مستويات الاستقرار المالي، مستويات الصحة المالية، كما أثبتت عدة دراسات عملية في هذا المجال وجود علاقة وثيقة الصلة بين المتغيرات سابقة الذكر.

ولبلوغ أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يقوم على تبيان أهم الأدبيات النظرية التي جاءت في الدراسات المشابهة، ضف على ذلك الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل طبيعة العلاقة الموجودة ما بين درجة استخدام الشمول المالي ومدى كفاءة الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية.

2. الشمول المالي وأهميته في تفعيل النشاط الاقتصادي

1.2 مفهوم الشمول المالي

يعرف كل صندوق النقد الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات جودة عالية، ومقدمة بطريقة متنوعة وسهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (Fund, 2017, p. 2). الأمر الذي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

كما يعّرف تقرير التنمية المالية العالمي الشمول المالي على أنه: نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (The World Bank, 2014, p. 21) .

ويعني الشمول المالي من وجهة نظر البنك العالمي على: أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات وادخار وائتمان وتأمين– والتي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة (Abbes & Sadi, 2018).

2.2 أهمية وأهداف الشمول المالي

ساهمت مخرجات العولمة المالية من تطور تكنولوجي لوسائل الاتصال والاعلام، ضف إلى ذلك تسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصل إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي. وتكشف الدراسات والأدبيات النظرية في مجال الشمول المالي

وجود العديد من المزايا المقترنة بتطبيق الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز جوانب عدة، أهمها:

- زيادة معدلات الادخار الفردي، الأمر الذي من شأنه رفع مستويات الانفاق الاستهلاكي وخاصة ذلك الجزء المخصص لاقتناء السلع الاستهلاكية الضرورية، فعلى سبيل المثال قامت السلطات الكينية في سبيل دعم معدلات الشمول المالي بتزويد عدة فئات مهمشة بحسابات ادخار على مستوى المؤسسات المصرفية، الأمر الذي أدى الى زيادة مدخراتهم، مما ممكن من زيادة استثماراته الشخصية بحوالي 60%. كما زاد إنفاق الأسر الاستهلاكي بنسبة 15%، وزاد طلبهم على الخدمات الأساسية (صحة، تعليم) بنسبة 20 %. وفي دراسة أخرى استهدفت تحديد العلاقة بين معدلات تطبيق الشمول المالي وبين معدلات التنمية الاقتصادية في مالاوي، تبين ان سعي الدولة نحو تطبيق أبعاد الشمول المالي أدى الى تحسين حجم الانتاج الزراعي بنسبة بلغت 15% سنويا.
- أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي تساهم في تحقيق أولى أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، حيث تشير بيانات البنك الدولي أن هناك أكثر من 700 مليون شخص لا يتجاوز دخلهم السنوي 650 دولار أمريكي، وبانعدام وجود فرص لحصولهم على الخدمات المالية الأساسية، يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية. ووفقا لقاعدة البيانات العالمية (Findex) التابعة لمجموعة البنك الدولي، فإن أكثر من 99% من الأفراد في بلدان كالنرويج، وكندا، ونيوزلندا يمتلكون حسابات بنكية مقارنة بأقل من 50% من الأفراد الذين لديهم وصول لحسابات بنكية في بلدان مثل غانا، وجمهورية الدومنيكان، وكولومبيا، حيث أقل من 15% من الأفراد يدخرون لشيخوختهم، وتشير نفس البيانات الى وجود اختلافات مرتبطة بالنوع الاجتماعي أو الوضع الاقتصادي، الموقع، التعليم. فالنساء التي تنتمي للفئة السكانية ذات الدخل المتدني، والأشخاص الذين يقطنون المناطق النائية إضافة للأشخاص الذين حصلوا على التعليم الأساسي فقط عادة ما يستثنون من الوصول للمنتجات والخدمات المالية (Leora, Mayada, & Hess, 2016).
- أظهرت عديد الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها، وهي بذلك تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل. فقد توصلت دراسة أجريت على

عدة دول افريقية (كينيا، مالاوي...) إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من مضاعفة مدخراتها بحوالي خمس مرات، الأمر الذي مكن من تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%.

- على الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة على المستوى العالمي بغية تعميم مفهوم الشمول على الفئات الفقيرة أو ذات الدخول المحددة، إلا أن آخر الدراسات أحصت ما يقارب 02 مليار نسمة غير مشمولة بهذه الخدمات المالية، فعلى سبيل المثال يعد تعميم شركات التحويل المصرفي الالكتروني مثل western Union أو moneygram، من بين الطرق الحديثة والواعدة لتوفير الخدمات المالية للأفراد غير المشمولين ماليا، وهو ما يمكن أن يحقق للمؤسسات المالية عامة عائدات مصرفية يتوقع أن تبلغ حوالي 380 مليار دولار أمريكي في عام 2022 . (طلحة، 2019).
- المساهمة في إدارة المخاطر المالية، حيث غالبا ما يؤثر الانخفاض المفاجئ في دخول الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل على مستوى الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص بهذه الفئات، حيث بينت دراسة في هذا الصدد تم اجراءها في كينيا، عدم تأثر مستخدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم نتيجة لحصولهم على تحويلات نقدية من افراد العائلة خاصة المهاجرين منهم، في حين تأثر حجم الانفاق الاستهلاكي بنسبة تراوحت بين 07% و10 %، لدى الأفراد غير المشمولين ماليا. إضافة إلى ذلك تساهم الخدمات المالية الرقمية بشكل كبير في الحد من التعقيدات الإدارية والتكاليف المرتفعة المصاحبة للتحويلات المصرفية التقليدية، حيث أثبتت دراسة تمت في دولة النيجر إلى أن التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي، قد ساهم في توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين، مقارنة مع الاستلام النقدي لهذه الاعانات.
- إن التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد، ويحسن مستوى التكلفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال البطاقات المصرفية الذكية، أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

- تعميم استخدام الحلول الرقمية على مستوى المعاملات المالية يمكن المؤسسات المالية والمصرفية من تحقيق معدلات أرباح مقبولة، وهذا نظير العمولات المرتبطة بتقديم هذه الخدمات، إلا أن ذلك يبقى مرتبطا بمدى امتلاك هذه المؤسسات لنظم متطورة لتسوية المدفوعات، ضف إلى ذلك ضرورة امتلاكها لبنى تحتية رقمية مصممة تتماشى واحتياجات الفئات محدودة الدخل، دون أن ننسى الجوانب الرقابية المتعلقة بالافصاح المالي والنزاهة والشفافية التي ترافق هذه العمليات المالية. (Demirgüç & Leora, 2017).

ينبغي على صناع القرار الاقتصادي مراعاة اعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في عملية تحديد أهداف الشمول المالي، ويمكن عموما التطرق الى أهم أهداف الشمول المالي في النقاط التالية:

- زيادة عدد الحسابات البنكية الموجهة لفئة العملاء ذوي الدخل المنخفض.
- تخصيص عناية أكبر بفئة المشاريع الريادية والمؤسسات متناهية الصغر.
- زيادة مستويات استخدام الخدمات الرقمية (الأنترنيت المصرفي، خدمات التحويل المصرفي الالكتروني، خدمات الدفع عن بعد...).
- زيادة مخصصات الاقراض للفئات محدودة الدخل.
- تقليص مستوى فرط المديونية لكل من العملاء ذوي الدخول المنخفضة وفئة المؤسسات متناهية الصغر.
- اشراك وتدريب الفئات محدودة الدخل في برامج الثقافة المالية والتكنولوجيا الرقمية.

3. قراءة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي

1.3 مؤشرات الحسابات المصرفية

اعتمدت كثير من الدول عدة سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي، والسعي قدما نحو الإعتماد على التكنولوجيا المالية كبديل للخدمات المالية التقليدية. وتعكس بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 استمرار التطور في هذا المجال مدفوعا بأنظمة الدفع الرقمي والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت. ولا تزال أرقام عام 2017 المتعلقة بإجمالي ملكية الحسابات تواصل مسارها التصاعدي، وتكشف البيانات الجديدة لهذا المؤشر وفق ما يوضح الشكل الآتي.

شكل 1: نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مصرفية

المصدر: ديميرجوتش–كونت، وليورا كلابر. (2018).

وحتى مع استمرار تزايد إمتلاك الحسابات، لايزال التفاوت قائما بين جنسي الذكور والنساء بواقع 7 نقاط مئوية للفترة (2011- 2014)، حيث أن هناك 72% من الرجال يمتلكون حسابات مقابل 65% من النساء. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل2: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية قائمة في البلدان النامية

المصدر: ديميرجوتش–كونت، وليورا كلابر. (2018).

كما أنه عالميا مايزال نحو 1.7 مليار بالغ ليست لديهم حسابات مصرفية من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. ولأن عموم البالغين الذين يمتلكون حسابات في البلدان مرتفعة

الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في الدول النامية (بنجلاديش، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، وباكستان. كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل3: عدد البالغين مما ليس لديهم حسابات مصرفية

المصدر: ديميرجوتش–كونت، وليورا كلابر. (2018).

ضمن هذا الإطار، لا تزال المنطقة العربية تُسجّل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 37.2% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي أن حوالي 160 مليون شخص (63% من البالغين) مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية. وبحسب صندوق النقد العربي فإن الدول العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم. وقد يعود هذا إلى أسباب عدة، أبرزها: الفقر، الجهل المالي، وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية، بالإضافة إلى انتشار الإقتصاد غير الرسمي.

2.3 المدفوعات الرقمية/ أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية

بالنسبة للمدفوعات الرقمية، أفاد تقرير قاعدة بيانات المؤتمر العالمي للشمول المالي أن 52% من البالغين، أو 76% من مالكي الحسابات أنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استيلام مدفوعات رقمية. وفي الدول مرتفعة الدخل بلغت النسبة 91% من البالغين (بنسبة 97% من مالكي الحسابات) مقابل 44% من البالغين (بنسبة 70% من مالكي الحسابات) في الدول النامية.

الملاحظ أن استخدام المدفوعات الرقمية آخذ في النمو، حيث ارتفعت نسبة البالغين حول العالم ممن يرسلون أو يستلمون مدفوعات رقمية بواقع 11 نقطة مئوية بين عامي 2014 و2017. وفي الدول النامية ارتفعت بواقع 12 نقطة مئوية لتصل حدود 44%. ذاك ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم4: استخدام المدفوعات الرقمية للأفراد البالغين، ممن لديم حسابات مصرفية

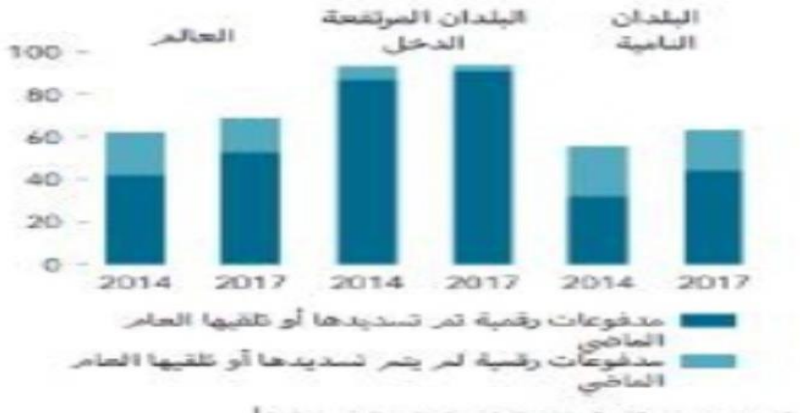

المصدر: ديميرجوتش–كونت، وليورا كلابر. (2018).

وتوفر الهواتف المحمولة والإنترنت بشكل متزايد بديلا لبطاقات الخصم والائتمان لإجراء معاملات دفع مباشرة من الحساب. وفي البلدان مرتفعة الدخل، أفاد 51% من البالغين (55% مالكي الحسابات) بأنهم أجروا معاملة مالية واحدة على الأقل باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت. أما في الدول النامية، فقد أفاد 19 %من البالغين (30% مالكي الحسابات) بأنهم أجروا معاملة دفع مباشرة واحدة على الأقل باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت.

بالنسبة لاستخدام الهاتف المحمول في الخدمات المالية تمثل كل من الصين وكينيا نموذجين مختلفين، حيث نجد في أن الصين تُقدَّم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول بشكل رئيسي من خلال مقدِّمي خدمات الدفع للغير (وكمثال لذلك مؤسستي Alipay و WeChat pay) باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بحساب في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية. لكن الأمر مختلف في كينيا، حيث تقدم هذه الخدمات بشكل أساسي من خلال مشغلي شبكات الهاتف المحمول، ولا يلزم ربط الحساب المالي عبر الهاتف المحمول بحساب آخر في مؤسسة مالية. وينعكس ذلك في كيفية إجراء الأفراد

للمدفوعات عبر الهاتف المحمول، حيث هناك 40% من البالغين لايستخدمون سوى الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لإجراء تلك المدفوعات، ويعتمد 29% آخرون على طريقتين: استخدام الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول، واستخدام الهاتف المحمول الإنترنت للوصول إلى حساباتهم في المؤسسات المالية.

وتظهر بيانات البنك الدولي أن 15.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية عام 2017، و9% فقط من البالغين قاموا بدفع الفواتير أو التسوّق عبر الإنترنت، وهذه النسب هي الأدنى على الصعيد العالمي. في المقابل، تسجّل دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية النسب الأعلى عالميا 56.5% و69.8% على التوالي.

وتعد دولة الإمارات في صدارة البلدان المتقدمة في مجال الشمول المالي، حيث كانت السبّاقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية، مثل الدرهم الإلكتروني، ودفع المعاملات الحكومية إلكترونيا. وفي هذا السياق، وعلى صعيد الدول العربية استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حسابا مصرفيا في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الإنترنت للولوج إلى حساباتهم المصرفية، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها السعودية بـ 35.7%، فالبحرين (34.9%)، فالكويت (29.8%)، فالعراق (25.2%). في المقابل، جاءت مصر (6.9%)، والمغرب (5.0%)، والجزائر (4.7%) في المراتب الأخيرة عربيا، من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية.

أما بالنسبة لدفع الفواتير أو التسوّق عبر الإنترنت، فاحتلت الإمارات أيض المرتبة الأولى عربيا (59.7%)، تليها البحرين (43.7%)، فالسعودية (38.5%)، فالكويت (35.9%)، فلبنان (16.4%). في المقابل، جاءت موريتانيا (% 3.8)، ومصر (3.5 %)، والمغرب (2.0 %) في المراتب الأخيرة عربيا من حيث استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوّق.

وتظهر الأرقام أعلاه الفرص المتاحة أمام الدول العربية لتعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية وضرورة الإستثمار في مشاريع تطوير البنى التحتية، من تكنولوجيا الإتصالات وشبكات الإتصالات والإنترنت.

4. أثر وكفاءة الخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي

1.4 أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي

يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها جملة الابتكارات المالية التي يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية. (اتحاد المصارف العربية، 2017). وقد أتبتت عدة دراسات عملية، وجود علاقة ايجابية بين درجة استخدام التكنولوجيا المالية في المعاملات المالية والمصرفية وبين مستويات الشمول المالي، فعلى سبيل المثال مكن التوسع في استخدام آليات الدفع عبر استخدام الهاتف المحمول في الدول العربية من زيادة مستويات الشمول المالي في هذه الدول. فبحسب موقع Statista يبلغ عدد مستخدمي الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 157.7 مليون مستخدم عام 2018 مقابل 85.7 مليون مستخدم عام 2014. وقد ثبتت كفاءة التكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الحصول على الحسابات واستخدامها بصورة أكثر إقناعا في منطقة أفريقيا، حيث يمتلك حاليا 21% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول.

إن التقنيات المالية الحديثة (كالهوية الرقمية، سجلات الأصول، والعقود الذكية ...) تُؤثر إيجابا على معدلات الشمول المالي. فمثلا الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى (وكمثال عن ذلك تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد)، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية. كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية. ولتأكيد طبيعة العلاقة الايجابية بين درجة استخدام التكنولوجيا المالية وبين تعزيز مستويات الشمول يمكن الاعتماد على تجارب بعض الدول، وذلك وفق التالي:

- بفضل الخدمات المالية الإلكترونية زادت في تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، حيث سجلت سنة 2014 ما نسبته 39.8% مقارنة بسنة 2011 أين سجلت 17.3%.
- أدت بطاقات الدفع الإلكتروني في البرازيل إلى تخفيض تكلفة التحويلات الإجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة، إلى أقل من 3% من إجمالي المدفوعات.
- اعتماد حسابات مالية رقمية للاجئين السوريين، حيث اعتمدت شركات مثل ماستكارد وفيزا هويات رقمية لفئة اللاجئين السوريين بغية تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية والاستفادة من مختلف العمليات المالية الرقمية.
- أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولا جذريا في خريطة نظم الدفع المالية والمصرفية. حيث لجأ ما يقارب من 52% من البالغين على مستوى العالم الى اجراء عمليات ارسال أو تلقي مدفوعات رقمية. كما ساهمت عمليات الدفع الحديثة في زيادة استخدام الحسابات في بعض الدول كالصين، حيث يستخدم 57% من مالكي الحسابات الهواتف المحمولة أو الأنترنت في مختلف عمليات الشراء.

ويبين الشكل رقم 05 تطور مؤشر الشمول المالي الرقمي على المستوى العالمي.

شكل رقم5: التكنولوجيا المالية تزيد من الشمول المالي في المدفوعات

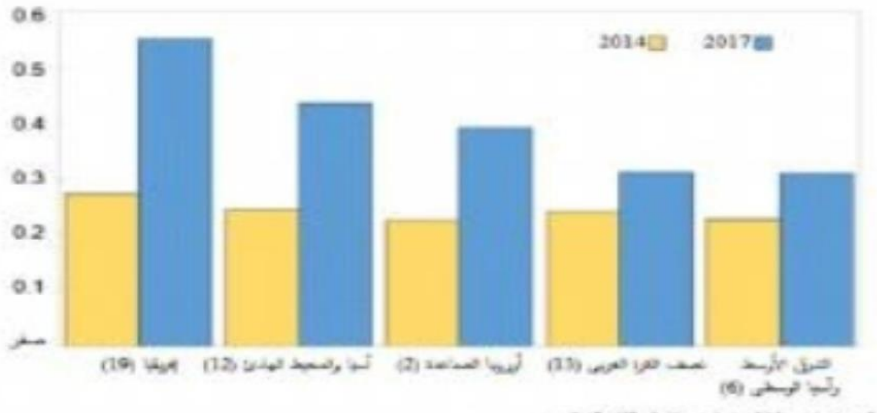

المصدر: إحصائيات خبراء صندوق النقد الدولي (2018)

كما يمكن أن تقدّم التكنولوجيا المالية مصادر بديلة للقروض من خلال التمويل الجماعي ومنصات الإقراض المباشر عبر الإنترنت، خصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للخدمات المصرفية

والتمويل الرسمي الكافي. كما تساهم حلول التكنولوجيا المالية في إنخفاض كلفة التمويل في القطاع المصرفي من خلال التخلّص من الوسطاء. كما أن توسع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية أدى أيضا إلى زيادة الإقراض الرقمي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم6: الإقراض العالمي بإستخدام التكنولوجيا المالية حسب الشرائح الأساسية

المصدر: مركز (CCAF) وإحصائيات خبراء صندوق النقد الدولي (2018)

ويوضح الشكل الآتي معدلات نمو إحصائي الناتج المحلي السنوي للدول ذات مستويات الشمول المالي الرقمي المنخفضة، مع إبقاء العوامل التفسيرية الأخرى تنمو في مستوياتها الوسيطة.

شكل رقم 7: تأثير الشمول المالي الرقمي على نمو إجمالي الناتج المحلي

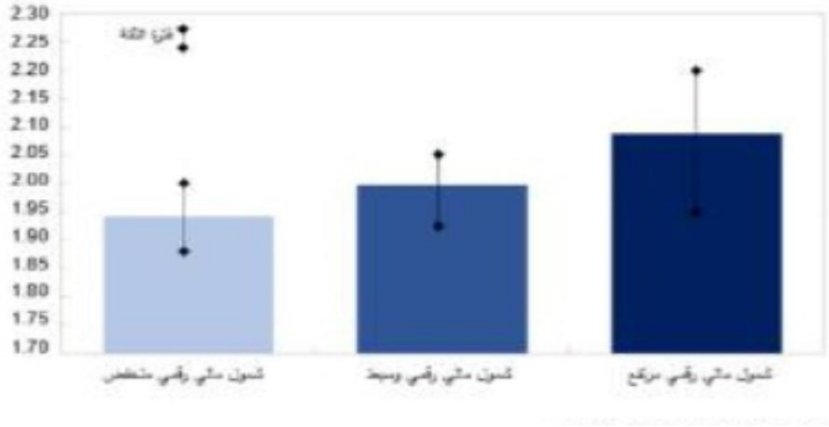

المصدر:إحصائيات صندوق النقد الدولي (2018)

2.4 كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي:

يشكّل قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة ومتنوعة، تتضمن: خدمات المدفوعات، العملات الرقمية، وتحويل الأموال، الإقراض والتمويل الجماعي، وخدمات التأمين. الأمر الذى يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية وكذلك سرعة الإبتكارات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية بصورة أسرع وأرخص وأكثر أمنا وإتاحة، وتمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها. كما تلعب التكنولوجيا المالية دور مهما في التصدي للتحديات الحرجة أمام تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا، من خلال الإبتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة، اضافة إلى مساهمتها تحقيق الإستقرار المالي.

وبحسب تحالف الشمول المالي (AFI) يتم البحث حاليا في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي، ومنها:

- البلوكشين (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات (على سبيل المثال في سياق التحويلات الدولية)، وقدرتها على تعزيز أمن المعاملات.
- إعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي.
- تحليل البيانات الضخمة، وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني.
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة إجراءات إعرف عميلك.
- التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الإستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

5. خاتمة:

تضمن جهود الوصول إلى الشمول المالي أن تكون الخدمات المالية قابلة للنفاذ للجميع وقابلة للتشغيل البيني مع مختلف موردي الخدمات، ومتاحة ومؤمنة باستمرار وتوفر الحماية للهويات الرقمية

للمستعملين وبياناتهم، وتضمن لهم سلامة أموالهم وهوياتهم. ولا بد أن يكون لدى المستعملين المعارف المالية والرقمية الكافية. ومع تسريع الدول للجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، وتبني استراتيجيات وطنية شاملة تهدف إلى الإعتماد على المدفوعات الرقمية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي والتحول إلى الإقتصاد غير النقدي. الا أن هذه الجهود تعتبر غير كافية في العديد من الدول، خاصة العربية منها اذ أثبتت دراسة تابعة لاتحاد المصارف العربية المستويات الضعيفة للشمول المالي على مستوى هذه الاقتصاديات، اذ لا تزال هذه الأخيرة تعاني منا العديد من النقائص والصعوبات التي تعيق الوصول إلى مستويات الشمول المالي المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة، وبغية تصويب هذه النقائص ارتأت المجموعة البحثية تقديم مجموعة من الحلول نوجزها كالتالي:

- ينبغي على البنوك المركزية وضع قواعد وتشريعات، تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية والمصرفية بكافة أشكالها.
- تحفيز الفاعلين في الصناعة المصرفية بصفة عامة على نشر الثقافة المالية.
- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع صغيرة لتمويل احتياجات المؤسسات متناهية الصغر.
- العمل على تطوير وتحسين نظم الاتصال وتبادل المعلومات، وذلك من خلال اعتماد التكنولوجيا المالية في عمليات الدفع والتمويل الموجهة للأفراد.
- العمل على تخفيض تكاليف الحصول على الخدمات المالية والمصرفية.
- الحرص على حماية العملاء من مخاطر التكنولوجيا المالية، وذلك باطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المرتبطة بالحصول على المنتج المالي.
- حماية بيانات العملاء المالية، ووضع نظم رقابة، تناسب احتياجات الفئات غير المشمولة ماليا.
- العمل على الموائمة بين الشمول المالي، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب.

6. قائمة المراجع:

Abbes, m. A., & Sadi, K. (2018). Constriction dun indice dinclusion financiére pour les pays Membres de lorganisation de la cooperation islamique(OCI). *Revue d économie et de statistique Appliquée, 1*.

Aker, Jenny C., Rachid Boumnijel, Amanda McClelland, and Niall Tierney. 2016. Payment Mechanisms and Anti-Poverty Programs: Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niger. Tufts University Working Paper, Fletcher School and Department of Economics, Tufts University, Medford, MA.

Demirgüç, A., & Leora, K. (2017). *Measuring Financial Inclusion and the Fintech revolution, World bank group The Global Findex Database. from: world bank group the Global Findex Database*. Récupéré sur https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-04/2017%20Findex%20full%20report_0.pdf

Fund, A. M. (2017). Financial Inclusion Measurement in the Arab World. *Working Paper*.

Leora, K., Mayada, E. Z., & Hess, j. (2016). Consulté le 10 14, 2021, sur CGAP. Achieving the Sustainable development goals the role of finenciel inclusion : https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf

The World Bank .(2014) .*Global Financial Development: Financial Inclusion* .

اتحاد المصارف العربية. (2017). *واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه*. بيروت.

الوليد طلحة. (2019). تم الاسترداد من صندوق النقد العربي، ، من دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي: https://www.amf.org.ae/ar/content /دور-الهوية-الرقمية-في-تعزيز-الشمول-المالي